

الطائرات التي ترحب البحرية في بنائها بمحركات تعمل على الطاقة النووية (١٠) .

ولقد أبدى قادة البحرية بشكل خاص اعتراضات جدية على الموازنة الجديدة المقترضة . إذ يصر هؤلاء على أن المتضخم سيحول المزدادة « البسيطة » في حصتهم من الموازنة إلى تخفيض فعلي . كما يعترض هؤلاء على تخفيض الأموال المخصصة لبناء السفن من ٨٥ بليون دولار في السنة المالية ٧٨ إلى ٧٤ بليون دولار في السنة المالية المقبلة ، مما سيسمح ببناء ١٥ سفينة جديدة فقط ، في حين كانت مخططات إدارة فورد للموازنة ترمي إلى تمكين البحرية من بناء ٢٩ سفينة خلال الفترة نفسها (١١) .

ومما لا شك فيه أن ارتفاع كلفة أنظمة الأسلحة الحديثة ، والتعقيدات المتزايدة التي يتطلبها بناؤها – عبر التركيز على « النوعية » ، وهذه مسألة محببة جداً بالنسبة إلى شركات الأسلحة الأمريكية – تساهم إلى حد بعيد في تفاقم الضغوطات المالية على القوات المسلحة الأمريكية . وتكفي بعض الأمثلة للدلالة على مدى ارتفاع كلفة أنظمة الأسلحة . ففي حين تبلغ كلفة المدمرة من فئة « سبراؤنس » ١٣٤ مليون دولار ، لم تكن كلفة المدمرة خلال الحرب العالمية الثانية تتجاوز ٥ مليون دولار . كما ارتفعت كلفة غواصات المهاجم من ٣٩ مليون دولار في العام ١٩٤٦ إلى ٢٨٤ مليون دولار في الوقت الراهن (١٢) .

ولقد أدت الضغوطات على الموازنة إلى اتخاذ قرار في تموز (يوليو) ١٩٧٧ بتخفيض عدد العاملين في وكالات الدفاع الملحقة بوزارة الدفاع الأمريكية بنسبة ٢٢٪ ، على أن يتم تخفيض القوة البشرية في وكالات مشابهة خارج المبتاغون بنسبة ٤٪ (١٣) .

### **الثغرات في التجهيز وفي المعدات**

تساهم الضغوطات الاقتصادية والمالية التي تتعرض لها القوات المسلحة الأمريكية في تفاقم الأزمة التي تعاني منها تلك القوات على صعيد الثغرات في التجهيز وفي المعدات ، وذلك إلى جانب اصرار القادة العسكريين الأمريكيين على الحفاظ على « النوعية » على حساب الكمية .

ويشير القادة العسكريون الأمريكيون إلى ثغرات في التجهيز في جميع المجالات . فعلى صعيد القوات الاستراتيجية النووية ، ساهم قرار الرئيس كارتر القاضي بالغاء برنامج القاذفة الاستراتيجية « ب - ١ » في أرباك جانب من المثلث الذي تعتمد عليه القوة النووية الأمريكية (قاذفات استراتيجية –